الهجرة غير النظامية

دراسة الحالة المصرية

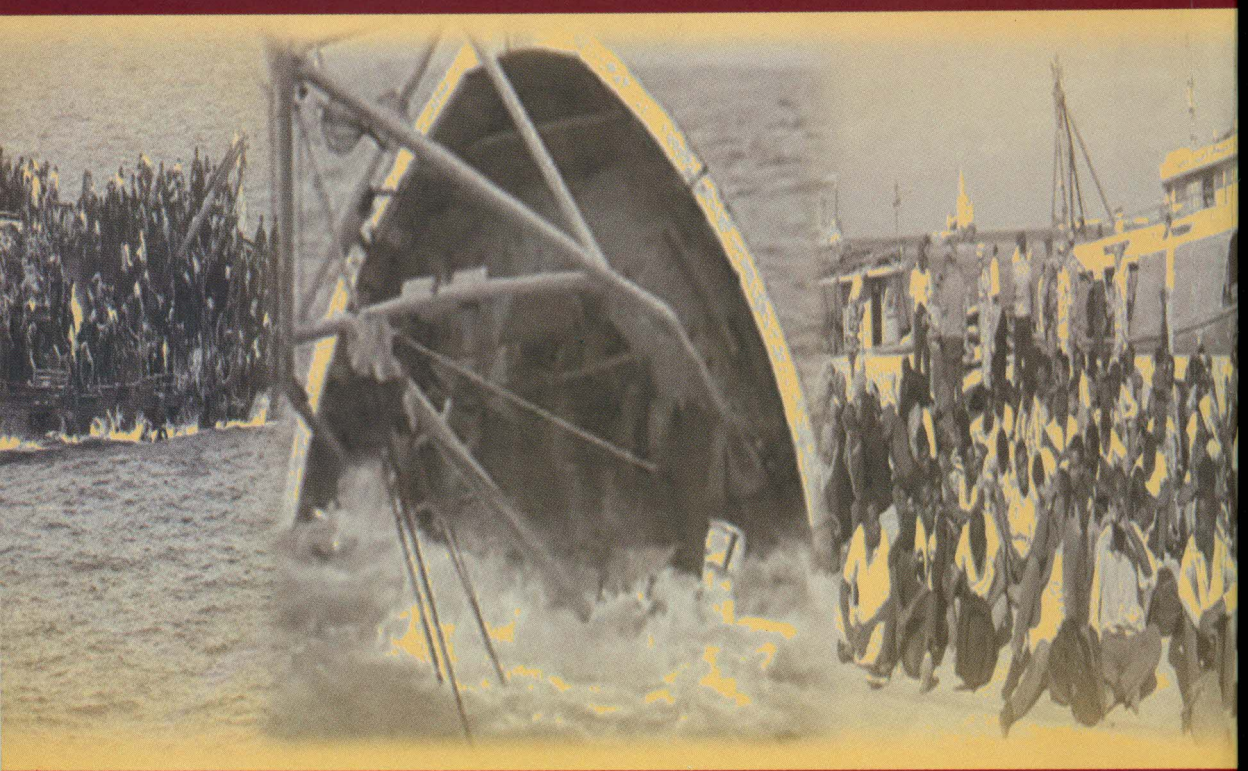

تحرير

د. عمرو هاشم ربيع

د. وحيد عبد المجيد

د. أيمن السيد عبد الوهاب

د. إيمان مرعي

د. محمد عز العرب

د. معتز سلامة

أمل مختار

أحمد عبد الحفيظ

محمد عبد المجيد حسين

◆ المحتويات

الفصل الأول: مفهوم الهجرة غير النظامية .. وإطارها القانونى

أولاً: مفهوم الهجرة غير النظامية وتطورها وصعوبات قياسها: نحو تأصيل الظاهرة 11

د. وحيد عبد المجيد

ثانيا: الأبعاد القانونية للهجرة غير النظامية دوليا ومصريا 31

د. محمد عبد المجيد حسين

أحمد عبد الحفيظ

الفصل الثانى: أساليب الهجرة غير النظامية وأدواتها .. والمشكلات الناجمة عنها

أولاً: أساليب وأدوات الهجرة غير النظامية وأدواتها 71

د. عمرو هاشم ربيع

ثانياً: مشكلات الهجرة غير النظامية 97

د. معتز سلامة

الفصل الثالث: محددات الظاهرة .. والسياسة المصرية تجاهها

أولاً: المحددات الحاكمة للهجرة غير النظامية 125

د. محمد عز العرب

ثانيًا: السياسة الخارجية المصرية ومواجهة الهجرة غير النظامية 147

د. أيمن عبد الوهاب

الفصل الرابع: البعد الثقافى للهجرة غير النظامية .. وآليات مواجهتها

أولاً: الآثار الثقافية للهجرة غير النظامية وسبل التوعية 181

أمل مختار

ثانياً: سبل مواجهة الهجرة غير النظامية 205

د. إيمان مرعى

◆ الفصل الأول:

مفهوم الهجرة غير النظامية .. وإطارها القانونى

◆ أولا:

مفهوم الهجرة غير النظامية وتطورها وصعوبات قياسها: نحو تأصيل الظاهرة

د. وحيد عبد المجيد*

---

* مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

– شارك الأستاذ عماد حمدى فى كتابة القسم الثالث فى هذه الدراسة، واسهمت الباحثتان المساعدتان نورا فخرى ونانسى طلال فى جمع بعض المعلومات بالدراسة.

الهجرة غير النظامية ظاهرة حديثة تعود بدايتها إلى أواخر القرن التاسع عشر، فى حين أن الهجرة عمومًا، أى مغادرة بلد أو مكان نشأ فيه شخص، وانتقاله للحياة والاستقرار فى بلد أو مكان آخر، قديمة قدم الوجود الإنسانى نفسه.

فقد ظل انتقال البشر من مكان إلى آخر على سطح الأرض ممكنًا، طالما توافرت إمكاناته لدى من ينتقل، على مر التاريخ قبل أن يأخذ الاجتماع الإنسانى صورة الدولة القومية أو الوطنية Nation-state، ثم تتجه الدول تباعًا إلى تنظيم دخول الأجانب عبر حدودها، وإصدار قوانين تُحدد الإجراءات التى يتعين عليهم اتباعها للحصول على إذن من السلطات المختصة فى الدول المراد الانتقال إليها، سواء بصورة دائمة أو مؤقتة. وعندئذ فقط، بدأ التمييز بين هجرة نظامية تتم فى إطار القانون الذى يُنظمها فى الدولة المستقبلة، والقواعد المرعية فيها، وأخرى غير نظامية تحدث خارج إطار ذلك القانون، وفى منأى عن هذه القواعد.

وقد شاع وصف الهجرة التى تحدث خارج إطار القواعد التى تنظمها بأنها غير شرعية illegal. وهذا وصف منطقى يقوم على أن المهاجر يخالف القانون، ويدخل أراضى دولة لا يحمل جنسيتها بدون الحصول على إذنها (أى تأشيرة دخول)، فتصبح إقامته فيها غير قانونية، ويغدو مهددًا بالطرد أو الترحيل فى حالة اكتشاف السلطات المعنية فى هذه الدولة أن وجوده يتعارض مع القانون.

غير أنه يفضل وصف هذا النوع من الهجرة بأنه غير نظامى irregular، لسببين: أولهما، أن تعبير غير شرعى ينطوى على اتهام مباشر لمهاجر بدون التحقق من حالته وظروفه ودوافع هجرته، الأمر الذى يخالف قاعدة قانونية صارت عالمية، وهى أنه لا يجوز توجيه اتهام إلى شخص قبل إجراء تحقيق قانونى نزيه معه. أما السبب الثانى، فهو أن تعبير غير نظامى أكثر حيادًا وأقرب إلى الموضوعية، وليس محمَّلا بالقيم، الأمر الذى يجعله الأنسب فى البحث العلمى الذى لا يكون علميًا إلا إذا نأى بنفسه عن الانحياز، واستخدم مفاهيم غير مُحمَّلة بانحيازات مسبقة.

وواقع الحال أن تعبير غير شرعى منحاز قلبًا وقالبًا، لأنه مُحمَّل بموقف قيمى سلبى تجاه مهاجرين تختلف ظروفهم وأوضاعهم التى دفعتهم إلى مخالفة القواعد المنظمة للهجرة، الأمر الذى يتعذر معه وضعهم جميعهم فى سلة واحدة، وتوجيه اتهام ينطوى على حكم مسبق فى حقهم جميعًا دون تمييز.

ولم يحدث التحول التاريخى الذى أدى إلى وجود هجرة غير نظامية، وأخرى نظامية، بين عشية وضحاها. كما أنه لم يكن نتيجة "أوتوماتيكية" لتأسيس الدولة القومية أو الوطنية، بدليل

أنه تأخر إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فى حين أن الأسس الأولى لهذه الدولة تعود إلى منتصف القرن السابع عشر بموجب اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨. فقد اتجهت الدول القومية أو الوطنية إلى تنظيم عملية الهجرة إليها، ومن ثم تقنينها، بعد تفاعلات معقدة أحدثها الازدياد الكبير والسريع فى معدلات الهجرة فى العالم منذ أوائل القرن الخامس عشر، فى ظل انتشار الكشوف الجغرافية التى أظهرت وجود مناطق واسعة إما غير مأهولة، أو تعيش فيها مجموعات سكانية صغيرة فى حياة بدائية، وبسبب تداعيات الثورة الصناعية التى حدثت فى أوروبا، انطلاقًا من بريطانيا، وأضافت دافعًا قويًا إلى العوامل التى قادت إلى الظاهرة الاستعمارية.

وأدى تراكم التفاعلات التى نجمت عن تلك التطورات النوعية فى حياة البشر، منذ بدايات القرن السادس عشر، واقترانها بتأسيس الدولة القومية-الوطنية، إلى التحول باتجاه التدقيق فى المهاجرين، وقبول بعضهم ورفض بعض آخر منهم، الأمر الذى أنتج ظاهرة الهجرة غير النظامية، ثم توسع نطاقها كلما اشتدت الضوابط المفروضة على المهاجرين، وتحولت إلى قيود تمنع أعدادًا متزايدة من الراغبين فى الانتقال من بلدهم إلى بلد آخر، وتضطر بعضهم إلى البحث عن سبل لدخول هذا البلد بدون اتباع القواعد والإجراءات التى يتعذر عليهم استيفاء الشروط اللازمة لها. وهذا ما حدث منذ مطلع الألفية الثالثة، عندما أصبح الخوف من الإرهاب هاجسًا يؤرق العالم عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. أدى هذا الخوف إلى تشديد قواعد وإجراءات دخول الولايات المتحدة، والدول الأوروبية فى البداية، وأخذت القيود على الهجرة النظامية تزداد، ويتسع نطاقها فى مختلف الأرجاء بمعدلات غير مسبوقة فى كثير من بلدان العالم. كما يصاحب هذا التحول إغفال الدور التاريخى الذى لعبته الهجرة فى تقدم البشرية، خاصة منذ بدأت الكشوف الجغرافية التى لم تغير خريطة العالم فقط، بل أسهمت فى نقله، من العصول الوسطى إلى العصر الحديث، بدءًا من القرن الخامس عشر.

ونقدم فى هذا الفصل إطارًا عامًا لمفهوم الهجرة غير النظامية، سعيًا إلى الإسهام فى تأصيلها، وذلك فى ثلاثة أقسام. يهدف القسم الأول إلى بلورة مفهوم الهجرة غير النظامية، من خلال تحليل مُركز للعملية التاريخية التى أدت تراكماتها إلى ظهور نوع غير نظامى من الهجرة، وتحديد أوجه اختلافه عن الهجرة النظامية. ويُحلل القسم الثانى مسألة التداخل بين الهجرة غير النظامية، واللجوء إليها، سعيًا إلى تحديد ما يدخل فى إطار هذه الهجرة، وما لا يصح إدراجه فى هذا الإطار.

ويركز القسم الثالث على صعوبات قياس الهجرة غير النظامية، والمشكلات التى تواجه محاولات تقدير أعداد المهاجرين غير النظاميين بدقة، مع تحليل الاتجاهات الرئيسة للهجرة بوجه عام.

١- السياق التاريخى لمفهوم الهجرة غير النظامية

كان انتقال البشر فى أنحاء العالم ممكنًا وسهلًا، طالما توافرت مقوماته من مال وقدرة على السفر، على مر التاريخ، إلا عندما فرضت الحروب والغزوات قيودًا على حركة الناس فى المناطق التى حدثت فيها، وخلال الفترات التى استغرقتها. كان العالم مفتوحًا، وفى إمكان أى شخص يستطيع السفر، ويملك المال اللازم له، والقدرة عليه، الانتقال من مكان إلى آخر بسهولة فى الأغلب الأعم. ولم تكن هناك قوانين أو قرارات تُنظم هذا الانتقال وتضع شروطًا وقواعد له، ليكون المهاجر الملتزم بها نظاميًا، بينما يصبح من يخالفها مهاجرًا غير نظامى، إلا على سبيل الاستثناء.

كانت حركة البشر وانتقالهم من مكان إلى آخر أمرًا عاديًا. واتسمت تلك الحركة بالتلقائية والاختيار فى الأغلب الأعم، ولكن بعضها كان إكراهيًا، خاصة عقب حروب أو غزوات كما حدث -على سبيل المثال- فى مرحلة الحروب الفارسية -اليونانية بين عامى ٤٤٩ و٤٩٩ قبل الميلاد، والحروب العثمانية- الأوروبية بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر، إذ حدثت عمليات تهجير وتوطين متفاوتة. ولكن الطابع التلقائى - الاختيارى ظل غالبًا فى حركة، الهجرة، عبر أنحاء العالم على مر التاريخ.

أ- الارتباط بين تحولات الهجرة وانتقال العالم إلى العصر الحديث

لا تخطئ النظرة المدققة فى التغيرات الكبرى التى بدأت تحدث فى العالم منذ القرن الخامس عشر وجود ارتباط وثيق بين تسارع الازدياد فى معدلات الهجرة والتوسع الشديد الذى حدث فيها، والتطور الذى حدث باتجاه الانتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث. وبشكل ما، كانت الفترة التى استغرقها هذا الانتقال هى نفسها التى شهدت انتقالًا آخر من عصر الهجرات المفتوحة بلا قيود -إلا على سبيل الاستثناء- إلى مرحلة شهدت تنظيم انتقال البشر وتقنينه، وصولًا إلى تقييده.

وتحظى الكشوف الجغرافية بأهمية خاصة فى الحالتين. فهذه الكشوف، التى أدت إلى ازدياد معدلات الهجرة، وأضفت حركية (ديناميكية) جديدة عليها، وتسببت فى اختلاف التفاعلات المرتبطة بها عن أية مرحلة سابقة فى التاريخ، هى نفسها التى فتحت آفاقًا غير مسبوقة أمام الإنسان، لكى ينظر إلى الكون والحياة بطريقة جديدة، ويتطلع إلى معرفة ما يحدث حوله، اعتمادًا على تفكير علمى أخذ يتطور تدريجيًا.

ومثلما انطلقت عملية الانتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث من أوروبا، لأنها المنطقة التى كانت هى الأكثر استعدادًا لتحولات كبرى تراكمت عواملها فى نهايات العصور

الوسطى، أسهمت هذه القارة بالدور الأكبر فى التفاعلات التى قادت إلى تنظيم الهجرة فى العالم، ومن ثم ظهور ما صار يُعرف بالهجرة غير النظامية.

فعلى صعيد الانطلاق نحو الانتقال إلى العصر الحديث، توافرت مقومات العملية التاريخية التى حدث خلالها هذا الانتقال فى أوروبا تحديدًا. فقد حدث خلالها إصلاح دينى وضع حدًا لنيران التعصب التى نتجت عن انقسام مذهبى حاد. ولم يكن ممكنًا أن يبدأ انتقال تاريخى إلى العصر الحديث من دون مواجهة هذا التعصب، وتحرير العقل الذى غرق فيه. وخلالها أيضًا بدأت إرهاصات النهضة تومض فنًا جديدًا، وتُنتج علمًا فى أجواء تسمح بتراكم منجزاته، فيما عُرف بعصر النهضة Rainassance، بدءًا من القرن الرابع عشر. وخلالها، تأسيسًا على ذلك، بدأت نقلة نوعية فى الحياة، وأخذ الإنسان فى ظلها يدخل عصرًا جديدًا يدرك فيه قدراته، ويفكر فى كل ما يحيط به مُحطِّمًا يومًا تلو الآخر مُسلَّمات فُرضت عليه، وتابوهات عطلت عقله طويلاً.

وفى تلك الظروف، بدأ ما يمكن أن نعتبره أول التحولات التى دفعت إلى تنظيم الهجرة، عندما انطلقت حركة الكشوف الجغرافية التى وسعت خريطة العالم، وأحدثت تغييرًا نوعيًا فى اتجاهات الهجرة ومعدلاتها والتفاعلات المترتبة عليها، وأدت بعد ذلك إلى أوضاع جديدة فرضت تنظيم انتقال البشر من مكان إلى آخر، على النحو الذى سنتابعه لاحقًا.

وينطوى الارتباط بين انتقال العالم من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، وتحولات ظاهرة الهجرة، وصولاً إلى حظر بعضها واعتباره غير نظامى، على ما يبدو للوهلة الأولى أنه نوع من المفارقة بين تحرر الإنسان بدءًا من أوروبا التى كانت مركز العالم فى تلك المرحلة من ناحية، وتقييد حريته فى الهجرة عبر تشريعات وضعت شروطًا وقواعد لها، وأدت إلى وجود هجرة غير نظامية من ناحية أخرى. فالتحولات التى حررت الإنسان فى أوروبا، ثم انطلاقًا منها، وغيرت نظرته إلى نفسه، كما إلى الحياة والمجتمع والكون، ونقلت العقل من حال ثبات وسُبات طويلين إلى حال حركة مدفوعة بهذا التحرر، هى نفسها التى أدت تراكماتها إلى تقييد حريته التى امتلكها على مر التاريخ فى الانتقال من مكان إلى آخر، عن طريق تنظيم الهجرة، ووضع قواعد وضوابط تحكمها. وهكذا، فعندما أصبحت حرية التفكير والتعبير والإبداع والابتكار والتغيير ممكنة، كانت حرية الانتقال، بلا قيود، تدخل مرحلتها الأخيرة، بعد أن نعم بها الإنسان منذ وجوده على وجه البسيطة.

غير أن هذا النوع من المفارقات يبدو طبيعيًا ومفهومًا فى التاريخ الذى يتسم مساره، وتتسم تحولاته بالتعقيد. كما أن تقييد الهجرة، ومن ثم التمييز بين نوعين، أحدهما نظامى والثانى غير

نظامى، كان جزءًا من فلسفة جديدة لتنظيم الحياة الإنسانية على أسس حديثة. ومن بين هذه الأسس إيجاد توازن بين سلطة الدولة الوطنية أو القومية الناشئة ــ فى إطار عملية الانتقال إلى العصر الحديث ــ وحرية الإنسان الفرد بمختلف أطيافها، والتى يُعد الانتقال والتحرك والسفر واحدًا منها، فى إطار مفهوم السيادة الذى تبلور، نتيجة صراعات وتفاعلات شهدها العالم بين مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨، ومؤتمر فيينا فى نهاية ١٨١٤، ومطلع ١٨١٥.

ب- مقدمات ظهور الهجرة غير النظامية

كانت الكشوف الجغرافية، التى انطلقت من أوروبا فى أواخر القرن الرابع عشر، ومطلع القرن الخامس عشر، هى المقدمة الأولى لتحولات قادت إلى تنظيم ظاهرة الهجرة، والتمييز بين هجرة نظامية وأخرى غير نظامية. لم يكن أحد يتخيل -حينئذ- النتائج المذهلة، التى ترتبت بعد ذلك على الكشوف الجغرافية، عندما شرع بحارة أوروبيون، يتسمون بالحيوية والطموح، فى استثمار التقدم الذى حدث فى صناعة السفن، التى صارت مزودة بدفة متحركة وبوصلة، لاكتشاف مناطق جديدة فى العالم.

ومن أهم تلك النتائج، التغير فى اتجاهات الهجرة ومعدلاتها، انطلاقًا من اكتشاف ساحل أفريقيا الغربى فى مطلع القرن الخامس عشر، حيث أخذ الملاحة البرتغاليون الذين وصلوا إليه فى نقل أعداد متزايدة من الأفارقة إلى أوروبا. ولم يكن ذلك القرن قد انتهى، عندما بلغوا أقصى جنوب أفريقيا، وتوسعت عملية نقل الأفارقة، وانتقالهم أيضا، إلى أوروبا.

كما فتح وصول بحارة آخرين إلى جنوب غرب الهند عام ١٤٩٧ الباب أمام انتقال أعداد أقل من الآسيويين إلى أوروبا، ثم أعداد أكبر إلى الولايات المتحدة فى فترة لاحقة. ولكن قبل ذلك كانت تحولات الهجرة قد بدأت تأخذ اتجاهًا آخر من أوروبا إلى العالم الجديد، بدءًا بالبرازيل، وبلدان أخرى من بعدها فى أمريكا الجنوبية التى أخضعت للاستعمار، ثم كندا فى أمريكا الشمالية، حيث أسس مهاجرون أوروبيون مدينتى كويبك ومونتريال، وكذلك المكسيك، فضلًا عن استراليا.

ولا يتسع المجال هنا لحصر المناطق الواسعة التى أصبحت ضمن خريطة العالم، نتيجة الكشوف الجغرافية، لأن ما يعنينا هو بحث تداعياتها على ظاهرة الهجرة التى اتسع نطاقها، وازدادت معدلات الإكراه فيها أكثر من أى فترة سابقة فى التاريخ. فقد تم تهجير أفارقة استُعبدوا وسُخروا للعمل فى مناطق جديدة استوطنها أوروبيون هاجروا إليها بحثًا عن حياة أفضل، وأقاموا فيها دولًا صارت إحداها الأكبر فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية. كما نجد مزيجًا من الهجرة والتهجير فى انتقال هنود وصينيين، وآسيويين آخرين، إلى شمال أمريكا.

ولكن الهجرة كانت الأساس فى انتقالهم إلى جنوب شرق آسيا بعد ذلك فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر[٢].

ولا توجد أرقام دقيقة لأعداد المهاجرين، سواء الأفارقة الذين نُقلوا إلى أوروبا، ثم العالم الجديد، أو الآسيويين الذين انتقلوا إلى أمريكا الشمالية، أو من الصين والهند إلى جنوب شرق القارة. ومع ذلك توجد تقديرات غير دقيقة، ولكنها مرجحة، لأعداد الأوروبيين الذين انتقلوا إلى الأمريكتين، سواء الإسبان والبرتغاليين الذين استعمروا أمريكا الجنوبية والوسطى واستوطنوا فى بلدانها (نحو نصف مليون إسبانى، وربع مليون برتغالى)، أو الإنجليز الذين توجهوا إلى أمريكا الشمالية واستراليا الذين تتراوح أعدادهم بين سبعمئة ألف ومليون، أو الفرنسيين الذين اتجهوا إلى كندا، وكان عددهم أقل من ربع مليون، بينما كانت أعداد الأوروبيين الآخرين أقل كثيرًا وفق التقديرات الأكثر رواجًا.

ج- الاتجاه إلى تنظيم الهجرة .. وظهور الهجرة غير النظامية

أخذت تدفقات المهاجرين فى الازدياد، بعد أربعة قرون ونصف القرن على انطلاق الكشوف الجغرافية التى أحدثت تحولات كبيرة فى معدلات الهجرة وتفاعلاتها، عندما اقترن تطور العلاقات الدولية فى اتجاه تأكيد مبدأ سيادة الدولة القومية أو الوطنية بظهور مشكلات مترتبة على السيولة الشديدة فى تدفقات الهجرة. فقد وصلت معدلات الهجرة إلى أعلى مستوياتها فى منتصف القرن التاسع عشر، أى فى الوقت الذى تنامى فيه اهتمام الدول القومية أو الوطنية بتأكيد سيادتها، فى ضوء نتائج مؤتمر فيينا ١٨١٤ إلى ١٨١٥، وأخذ مبدأ السيادة يتبلور بصورة أكثر وضوحًا من أى وقت مضى منذ بزوغه فى مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨.

ووصلت كثافة الهجرة فى منتصف القرن التاسع عشر إلى الحد الذى أدى إلى خفض تكلفة السفر من بريطانيا إلى نيويورك بنسبة كبيرة. وظهرت، فى الوقت نفسه، مشكلات مترتبة على الهجرة، أو بالأحرى ازداد الانتباه إليها.

ونشير هنا، على سبيل المثال وليس الحصر، إلى ازدياد الاستياء فى بعض المناطق الأمريكية من سلوك بعض المهاجرين الصينيين الذين ازداد تدفقهم إلى الولايات المتحدة فى تلك الفترة. وقد أدى ذلك إلى فرض قيود على دخول الصينيين بعد مناقشة الموضوع فى الكونجرس بمجلسيه، وإصدار قانون يُنظم هجرتهم عام ١٨٨٢، أطلق عليه فى أوساط العامة قانون "استبعاد الصينيين". ولذا، يرى بعض دارسى تاريخ الهجرة غير النظامية أن الصينيين كانوا أول من وُصفوا بأنهم مهاجرون غير نظاميين فى الولايات المتحدة. وتبعهم آسيويون آخرون بموجب قانون ثان[٣]. ولم تكن هناك مشكلة فى دستورية هذا النوع من القوانين، لأن الدستور

الأمريكى فرض حماية كاملة للهجرة فى البند التاسع من مادته الأولى حتى عام ١٨٠٨ فقط: (لا يحظر الكونجرس قبل عام ١٨٠٨ هجرة أو جلب الأشخاص الذين ترى أى ولاية أن من المناسب السماح بدخولهم البلاد).

وكان تدفق أعداد كبيرة من اليهود إلى الولايات المتحدة، بفعل تفاقم أزمتهم التى أُطلق عليها "المسألة اليهودية" فى أوروبا، إحدى المشكلات التى دفعت فى اتجاه الترسيخ نحو تنظيم الهجرة، وتحديد من يجوز لهم الدخول، ومن يُحظر استقبالهم[٤].

وأسهم تنظيم هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة فى زيادة معدلات هجرتهم التى كانت قد بدأت فى نهاية القرن التاسع عشر إلى فلسطين، وتنامى قدرتهم على تحقيق هدف الحركة الصهيونية فى إقامة دولة يهودية، أعلنت بالفعل عام ١٩٤٨[٥].

وهكذا، بدأت عملية تنظيم الهجرة فى الولايات المتحدة، التى أخذت المبادرة فى التمييز بين مهاجرين نظاميين وآخرين غير نظاميين، وفى إصدار تشريعات لهذا الغرض، وكذلك فى السعى إلى سد منافذ الهجرة غير النظامية، وأهمها –فى ذلك الوقت– حدودها مع المكسيك، والتى تبنى الرئيس دونالد ترامب فى حملته الانتخابية إقامة جدار عازل عندها.

والملاحظ أن تنظيم عملية الهجرة، وبالتالى اعتبار بعض المهاجرين غير نظاميين، تطور بسرعة فى نهاية القرن التاسع عشر، وانتقل من إصدار تشريعات أو مراسيم لفرض قيود على القادمين من بلدان معينة، أو على فئات محددة، كل على حدة، إلى سن قانون يُنظم هذه العملية فى مجملها، ويحدد قواعدها وشروطها وإجراءاتها.

فقد أصدرت استراليا قانونًا لهذا الغرض عام ١٨٩٠، كما ألمانيا عام ١٨٩٢، وبريطانيا عام ١٩٠٦. وتزامن ذلك مع ازدياد الاهتمام بتطوير وسائل حصر بيانات المهاجرين وتوثيقها. وتبنى معهد الإحصاء الدولى فى فيينا هذا الموضوع، ووضع قواعد للحصر والقياس والتوثيق، والتمييز بين الهجرة الدائمة والمؤقتة.

وازداد الاهتمام بتنظيم عملية الهجرة، عندما اضطر ملايين الأوروبيين إلى ترك بلادهم، هربًا من العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، أو بسبب قيام قوات دولة احتلت دولة أخرى بترحيلهم منها. وتبنت منظمة العمل الدولية، التى أنشئت فى إطار عصبة الأمم، هذا الموضوع. ولكن الاهتمام الدولى به اتخذ مسارًا أكثر تنظيمًا بعد تأسيس المنظمة الدولية للهجرة International Organization for Migration (IOM)، التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٥١، والتى تقوم على مبادئ، من أهمها حرية الانتقال، وتقدم الخدمات والمشورة إلى الحكومات والمهاجرين، وتعمل من أجل ضمان إدارة أكثر إنسانية لقضايا الهجرة، وتفعيل التعاون الدولى بشأنها.

٢- مسألة التداخل بين الهجرة غير النظامية واللجوء

يُقصد بالهجرة غير النظامية، فى ضوء ما أسلفنا، انتقال شخص أو أشخاص من بلد إلى آخر بطريقة غير قانونية، وبدون الحصول على موافقة البلد الذى ينتقل إليه، ويقيم فيه بدون تقنين لوضعه. وقد يدخل المهاجر غير النظامى بلدًا بطريقة نظامية فى زيارة محددة المدة (للسياحة مثلاً) ثم يبقى فيه، بعد انتهاء هذه المدة، خارج إطار القانون.

وتوجد أنواع عدة للهجرة غير النظامية، أهمها نوعان يشملان الأغلبية الساحقة من المهاجرين الذين يعتبرون غير نظاميين:

* النوع الأول، هو الهجرة لأسباب اقتصادية، بحثًا عن الرزق فى أى بلد يمكن للمهاجر الوصول إليه، ويتوقع أن يجد فيه فرصة لحياة أفضل، وقد يتحمل فى سبيل ذلك المخاطر المترتبة على رحلة غير آمنة يقطعها، كما هو حال المهاجرين من جنوب البحر المتوسط وشرقه إلى شماله الذين صاروا ظاهرة بحد ذاتها، بعد أن كثر الهالكون منهم فى قاع هذا البحر، وخاصة عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦، قبل أن تقل هذه الظاهرة نسبيًا. كما يتحمل المهاجر غير النظامى المخاطر المترتبة على وجوده خارج إطار القانون فى البلد الذى يذهب إليه، وينجح فى اجتياز حدوده، حيث يعيش فى خوف من انكشاف أمره، كما أنه يضطر فى كثير من الأحيان إلى قبول أجر أقل من المعدل المعتاد فى العمل الذى يقوم به.

* أما النوع الثانى، فهو الهجرة بسبب الحروب والصراعات العنيفة، حيث يفر أشخاص هربًا من شبح الموت أو الاضطهاد. وقد بدأ هذا النوع من الهجرة غير النظامية خلال الحرب العالمية الأولى، عندما فر عدد كبير من مواطنى بعض الدول الأوروبية التى كانت مسرحًا لهذه الحرب إلى غيرها.

ويشمل هذا النوع من الهجرة غير النظامية أيضًا المهاجرين بسبب تمييز أو اضطهاد يتعرضون له فى بلادهم، ولا تتوافر فيهم معايير اللجوء السياسى أو الإنسانى التى يحددها قانون الدولة التى يهاجرون إليها.

وتظهر هنا مشكلة التداخل بين مفهومى الهجرة غير النظامية واللجوء. ويحدث هذا التداخل رغم وجود قواعد تحكم أوضاع اللاجئين فى إطار اتفاقية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، الصادرة عام ١٩٥١، والميثاق الخاص بأوضاع اللاجئين، الصادر عام ١٩٦٧.

ولا تكفى القواعد التى تحددها تلك الاتفاقية لمنع التداخل بين اللجوء والهجرة غير النظامية. وقد ظهر هذا التداخل بوضوح غير مسبوق، عندما فر عدد هائل من السوريين، وعدد أقل من العراقيين، من الحرب التى اشتعلت فى سوريا منذ ٢٠١٢، وفى العراق فى الفترة

بين ٢٠١٤ و٢٠١٦، ولجأوا إلى دول الجوار (لبنان، والأردن، وتركيا)، وإلى دول أوروبية.

ولكن مشكلتهم فى أوروبا تختلف عن نظيرتها فى دول الجوار. فقد تركزت مشكلتهم فى أوروبا فى رفض معظم دولها استقبالهم، فى حين أنهم لم يواجهوا مشكلة بشأن تحديد وضعهم فى الدول التى وافقت على استقبال بعضهم، وفى مقدمتها ألمانيا التى فتحت أبوابها للعدد الأكبر منهم، بخلاف الحال فى دول الجوار، حيث يلتبس على كثيرين وضعهم الذى يجمع بين كونهم مهاجرين غير نظاميين ولاجئين فى آن معًا.

فالدول الثلاث التى سمحت بوجودهم مؤقتًا على أرضها (لبنان، والأردن، وتركيا) ترفض اعتبارهم مهاجرين نظاميين، ولا تعترف بهم رسميًا، فى الوقت نفسه، لاجئين، وإن قبلت ذلك فعليًا بحكم الأمر الواقع، ونتيجة تدخل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين. ورغم أن هذه المفوضية وضعت أعدادًا كبيرة منهم تحت رعايتها، وتتعامل معهم بوصفهم لاجئين، لا تمنح صفة اللجوء لهم رسميًا إلا عندما تقبلهم الدولة المستقبلة بهذه الصفة. فلا يكفى إقرار مفوضية الأمم المتحدة بهذه الصفة لهم باعتبارهم تحت رعايتها، ويتلقون الدعم وسبل الإعاشة منها.

وترفض الدول الثلاث اعتبار السوريين الذين لجأوا إليها مهاجرين نظاميين، بل تمتنع الحكومة اللبنانية عن استخدام هذا التعبير وتسميهم فى خطابها الرسمى نازحين، ويُطلق على الوزارة التى تتابع أوضاعهم وزارة الدولة لشئون النازحين، رغم أن النزوح يكون عادة داخل البلد الواحد فى حالة الانتقال من مكان إلى آخر فيه. وهكذا، يمكن أن ترفض سلطة دولة أو أخرى الاعتراف بالأشخاص الذين اضطروا للدخول إليها هربًا من حرب أو صراع مسلح بصفتهم لاجئين من الناحية الرسمية، وإن قبلت معاملتهم على هذا الأساس من الناحية الفعلية لأسباب إنسانية، أو نتيجة تدخل المفوضية السامية للأمم المتحدة.

ولذلك، فهم يظلون، فى مثل هذه الحالة، مهاجرين غير نظاميين من الناحية الرسمية فى نظر حكومات الدول المستقبلة أو القصد، رغم أنها تقبل معاملتهم بوصفهم لاجئين من الناحية الفعلية، الأمر الذى يؤدى إلى الجمع بين الصفتين (صفة المهاجر غير النظامى، وصفة اللاجئ) فيهم. ولكن التداخل بين الهجرة غير النظامية واللجوء ليس محصورًا فى حالة السوريين وغيرهم ممن دخلوا معهم إلى هذه البلدان الثلاثة، بدءًا من أواخر عام ٢٠١١. وما هذه الحالة إلا مثالًا نسوقه لتوضيح هذا التداخل، كونه بالغ الدلالة عليه.

فالتداخل بين الهجرة غير النظامية واللجوء قائم فى الواقع، ويصعب وضع حد له حتى عندما يحصل أشخاص على صفة لاجئين. فاللاجئ دخل فى الأصل إلى البلد الذى لجأ إليه

بصفته مهاجرًا غير نظامى. وعندما يحصل على صفة اللاجئ، يبقى فى انتظار العودة إلى بلده، وقد يتطلع أحيانًا إلى فرصة للانتقال إلى بلد ثالث أفضل حالًا. كما أنه ليس كل من حصل على صفة لاجئ يستحقها بالضرورة. فكم من أشخاص زعموا أنهم مضطهدون فى بلادهم، لكى يتمكنوا من التوجه إلى بلد يصبون إلى العيش فيه، ولكنهم لم يتمكنوا من استيفاء القواعد والشروط اللازمة للهجرة إليه بطريقة نظامية.

كما أن التدفق الجماعى من بلد إلى آخر، هربًا من حرب أو صراع مسلح، يخلق وضعًا يتعذر فى ظله التأكد من أن كل من دخلوا هذا البلد الثانى كانت حياتهم مهددة، أو أنهم كلهم من نفس البلد الذى اندلعت فيه المعارك المهددة لحياة السكان، إذ يستطيع آخرون استغلال هذا الوضع والدخول بدورهم، لا لشئ إلا لأنهم يتطلعون إلى ظروف أفضل، أو حتى أقل سوءًا. وهؤلاء عادة لا يلتزمون بالترتيبات التى يحصلون بموجبها على صفة اللجوء، ويغادرون المجتمعات أو المناطق التى يتعين عليهم الإقامة فيها، سعيًا للبحث عن فرصة للاندماج فى المجتمع، أو للتوجه إلى بلد آخر.

ولذا، يجوز أن نحدد العلاقة بين الهجرة غير النظامية واللجوء، بشئ من التجريد والاختزال، فى أن كل لاجئ هو مهاجر غير نظامى، ولكن ليس كل مهاجر من هذا النوع لاجئًا. وترتيبًا على ذلك، تشمل أى دراسة للهجرة غير النظامية اللاجئين، ما دامت صفة اللجوء لا تحوِّلهم إلى مهاجرين نظاميين.

٣- صعوبات قياس الهجرة غير النظامية وتقدير أعدادها

لم تتوافر حتى الآن أدوات لقياس الهجرة غير النظامية كميًا، ومن ثم تحديد أعداد من يهاجرون بطريقة غير نظامية تحديدًا دقيقًا. ولا يعود ذلك إلى تقصير من جانب الإحصائيين، أو الباحثين فى العلوم الاجتماعية ذات الصلة بمسألة الهجرة غير النظامية، بل إلى صعوبات موضوعية لا توجد بعد وسيلة لتجاوزها.

ويرتبط أهم هذه الصعوبات بطبيعة الهجرة غير النظامية، وخصيصتها الجوهرية، بوصفها عملية انتقال سكانى تحدث خارج القوانين والنظم التى تتيح تسجيل المهاجرين الذين ينتقلون إلى الدول المقصد أو المستقبلة لهم، وبالتالى معرفة أعدادهم، الأمر الذى ييسر القياس الكمى، ومقارنة الأعداد من عام إلى آخر.

ومع ذلك، يبذل بعض المهتمين بقضية الهجرة جهدًا دائبًا من أجل تطوير أساليب إحصائية وديموجرافية، سعيًا إلى تقدير نسبة المهاجرين غير النظاميين، من خلال تحليل أعداد المهاجرين

النظاميين، وحالة الهجرة غير النظامية عمومًا، والظروف المحيطة بها فى هذا البلد أو ذاك، فى عام أو آخر. غير أن هذا التقدير يظل اجتهادًا يعرف القائمون به أنه لا يمكن أن يكون معبرًا بدقة عن حالة الهجرة النظامية، ولا يستطيعون فى الوقت نفسه قياس هامش الخطأ المحتمل فيه، وإن ظل فى إمكانهم تقديره.

ولذلك يتفاوت الفرق بين القياس والتقدير من حالة إلى أخرى بطبيعة الحال. وعلى سبيل المثال فقط، قُدر المهاجرون غير النظاميين المقيمون فى أوروبا (الاتحاد الأوروبى) عام ٢٠٠٨ بعدد يتراوح بين ١,٩ مليون و٣,٨ مليون (لاحظ أن الحد الأقصى المقدر يبلغ مثلى الحد الأدنى المقدر أيضاً) فى الوقت الذى كان العدد الكلى للمهاجرين نحو ٧٠ مليونًا من أصل نحو ٥٠٠ مليون كانوا هم إجمالى عدد السكان، وفق مجموع التعدادات السكانية لدول الاتحاد الأوروبى فى ذلك العام[٦]. وهذا مثال شديد الدلالة على مدى صعوبة تقدير أعداد المهاجرين غير النظاميين.

وتعود صعوبة التقدير إلى أن المهاجر غير النظامى يدخل البلد الذى يقصده بدون أوراق ثبوتية، وبعيدًا عن المسار الذى يتبعه المهاجر النظامى، ثم يسعى إلى الاختفاء عن أعين السلطات المعنية فى هذا البلد.

ولذلك، لا تعرف هذه السلطات أعداد من دخلوا بطريقة غير نظامية إلا فى حالات استثنائية، وخاصة حالة التدفق الجماعى، هربًا من حروب كما حدث فى منتصف العقد الثانى من القرن الجارى، عندما تدفقت أعداد هائلة، معظمهم من السوريين، إلى أوروبا. ففى مثل هذه الحالات، تستطيع سلطات الدول التى تقبل هؤلاء، أو بعضهم، أن تسجل من تسمح لهم بالدخول. ويحدث هذا غالبًا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، الأمر الذى يؤكد أهمية ما سبق تناوله بشأن مسألة التداخل بين الهجرة غير النظامية واللجوء.

أما فى الظروف العادية، لا تستطيع السلطات المعنية فى الدول المقصد أو المستقبلة للهجرة غير النظامية معرفة أعداد من يدخلون أراضيها إلا إذا كانوا مهاجرين نظاميين.

ولذلك، يتعذر على المنظمات الدولية، وغيرها من الهيئات المعنية بمسألة الهجرة، تحديد أعداد المهاجرين غير النظاميين فى الإحصاءات، وغيرها من البيانات، التى تنشرها. وتعد إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى الأمم المتحدة UNDESA هى الهيئة الأساسية المعنية بإعداد التقديرات الشاملة لأعداد المهاجرين (أى الأشخاص الذين يعيشون فى دولة، ولكنهم وُلدوا فى دولة أخرى). وتغطى هذه التقديرات نحو ١٥٠ من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وتعنى منظمات دولية أخرى بهذا الموضوع أيضًا، مثل المنظمة الدولية للهجرة.

ولأن هذه التقديرات تعتمد فى الأساس على تعداد السكان فى كل دولة، يصعب على القائمين بها تقدير أعداد المهاجرين غير النظاميين. وتتضمن تعدادات السكان عادة حصرًا، أو محاولة لحصر أعداد المقيمين الذين لا يحملون جنسية الدولة التى يقيمون فيها. ويكون هؤلاء عادة مهاجرين نظاميين لا يخشون الإدلاء ببياناتهم. أما غير النظاميين فهم يتجنبون عادة أى موقف يضطرهم إلى الإدلاء ببياناتهم، ما لم يكونوا مرغمين على ذلك، كما فى حالة توقيفهم مثلاً.

والمعتاد أيضًا أن يخفى هذه البيانات أصحاب الأعمال الذين يوظفون مهاجرين غير نظاميين، وأصحاب المنازل الذين يؤجرون لهم شققًا أو غرفًا، لأنهم مستفيدون من تشغيلهم أو سكنهم.

ولذا، يظل من الصعوبة بمكان معرفة عدد المهاجرين غير النظاميين الموجودين ضمن العدد الكلى، أو إجمالى عدد المهاجرين، الذى بلغ ٢٥٧,٧ مليون مهاجر عام ٢٠١٧، وفق بيانات منظمة الهجرة الدولية، وبزيادة أكثر من مئة مليون نسمة عما كان عليه هذا العدد عام ١٩٩٠ (١٥٢,٥ مليون نسمة).

ويوضح الجدول رقم (١) الزيادة فى نسبة المهاجرين إلى سكان العالم فى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٧.

جدول رقم (١)

تطور نسبة المهاجرين إلى سكان العالم

السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
نسبة المهاجرين إلى سكان العالم	٪٢,٨	٪٢,٨	٪٢,٩	٪٣,٢	٪٣,٣	٪٣,٤

Marie McAuliffe and Martin Rubs، World Migration Report 2018، Geneva: International Organization for Migration، 2018.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول المتقدمة لم تعد وحدها هى التى يقصدها المهاجرون فى عصرنا، وإن ظلت مقصدًا أول لمعظمهم، فقد ازدادت البلدان التى تجذب أعدادًا لا يُستهان بها. وقُدر عدد الدول التى يقصدها مهاجرون فى ربع القرن الأخير بنحو أربعين دولة، فى حين أن خمس دول فقط كانت المقصد الأساسى للمهاجرين قبل قرن من الزمان، وفق مقارنة أُجريت فى إحدى الدراسات، ولم يتسن لنا تدقيقها[٧]. وبغض النظر عن مدى دقتها، فهى تدل على التنوع فى مقاصد المهاجرين الآن، مقارنة بما كانت عليه الحال قبل قرن[٨].

ولا تختلف صعوبات تقدير عدد المهاجرين غير النظاميين إلى الدول المتقدمة عنها فى غيرها، رغم التفاوت فى إمكانات حصر المقيمين على أراضيها ولا يحملون جنسيتها فى الحالتين. والملاحظ أن الاتجاه العام لبيانات المنظمة الدولية للهجرة يشير إلى أن نحو ثلث المهاجرين فى العالم، أو أكثر قليلًا، يقيمون فى بلدان صاعدة أو متخلفة تملك مقومات جذب فى هذا المجال، وخاصة وجود فرص عمل بأجور أفضل من تلك التى يحصل عليها المهاجرون فى بلدانهم.

ورغم أن هذه النسبة تبدو للوهلة الأولى مرتفعة بالنظر إلى الاعتقاد السائد أو الأكثر انتشارًا، فهى تعتبر منطقية لوجود موارد مالية كبيرة فى بلدان صاعدة أو متخلفة، وخاصة تلك الغنية بالنفط والغاز، والتى يقل عدد سكانها عن حاجاتها إلى القوى العاملة.

ويوضح الجدول رقم (٢) تفاصيل تطور العدد الإجمالى للمهاجرين فى العالم، وعددهم فى الدول المتقدمة، وفيما تسميها الأمم المتحدة الدول النامية (نفضل التمييز فيها بين دول صاعدة وأخرى متخلفة)، وذلك فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥، وفق الإحصاء التفصيلى الصادر عن قسم السكان فى إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA.

وعند مراجعة هذا الجدول بشئ من التدقيق، يلاحظ أن عدد المهاجرين إلى الدول غير المتقدمة انخفض فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ بمعدل نحو مليون نسمة، ثم حقق ارتفاعًا ملموسًا فى الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ بمعدل بلغ نحو ١٤ مليونًا.

والأرجح أن هذا الارتفاع فى معدل الهجرة إلى دول غير متقدمة يعود إلى لجوء نحو خمسة ملايين مهاجر من سوريا إلى الدول المجاورة والقريبة فى الشرق الأوسط، وخاصة تركيا، ولبنان، والأردن التى استقبلت ما يقرب من خمسة ملايين من هؤلاء المهاجرين الذين يعدون غير نظاميين، ولاجئين فى الوقت نفسه. ويعنى هذا أن ما يقرب من نصف المهاجرين إلى بلدان غير متقدمة فى الفترة بين أعوام ٢٠١٠ و٢٠١٥، والتى شهدت أعلى معدلات الخروج من سوريا، كانوا غير نظاميين.

وتُعد هذه إحدى الحالات القليلة التى يتيسر فيها تقدير أعداد مهاجرين غير نظاميين، ويكون فيها هذا التقدير قريبًا من الواقع، أو يتمتع بدرجة معقولة من المصداقية. غير أن معدل الهجرة إلى الدول المتقدمة، فى الفترة نفسها، التى شهدت تدفق المهاجرين من سوريا وبلدان أخرى اشتعلت فيها الحروب فى منطقة الشرق الأوسط، يبدو أقل من الانطباعات الشائعة التى خلقتها صور هؤلاء الهاربين وهم يدقون أبواب دول أوروبية.

ومع ذلك، ورغم أن البيانات المتعلقة بالمهاجرين غير النظاميين، الذين يتم توقيفهم داخل الدول التى يهاجرون إليها لا تنطوى على دلالة كاملة، فهى تعطى مؤشرًا على الوجهات التى

جدول رقم (٢)

تطور عدد ونسبة المهاجرين فى العالم وتوزيعهم الجغرافى

١٩٩٠-٢٠١٥

المنطقة / السنة	عدد المهاجرين (بالمليون)				نسبة الزيادة فى المهاجرين			
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٥	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	١٩٩٠-٢٠١٥
إجمالى العالم	١٥٢,٦	١٧٢,٧	٢٢١,٧	٢٤٧,٦	٢,٠	٤,٩	٤,٤	٣,٦
المناطق المتقدمة	٨٢,٤	١٠٣,٤	١٣٢,٦	١٤٠,٥	٢,١	٢,٩	١,٦	٢,٣
المناطق النامية	٧٠,٢	٦٩,٣	٨٩,٢	١٠٣,٢	-٠,١	٢,٠	٢,٨	١,٣
أفريقيا	١٥,٧	١٤,٨	١٦,٨	٢٠,٦	-٠,١	٠,٢	٠,٨	٠,٢
آسيا	٤٨,١	٤٩,٣	٦٥,٩	٧٥,١	٠,١	١,٧	١,٨	١,١
أوروبا	٤٩,٢	٥٦,٣	٧٢,٤	٧٦,١	٠,٧	١,٦	٠,٨	١,١
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٧,٢	٦,٦	٨,٢	٩,٢	-٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١
أمريكا الشمالية	٢٧,٦	٤٠,٤	٥١,٢	٥٤,٥	١,٣	١,١	٠,٧	١,١
أوقيانوسيا	٤,٧	٥,٤	٧,١	٨,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١

International Migration report 2015: United Nations، Department of Economic and Social Affairs، Population Division 2016.

يأتى منها هؤلاء المهاجرون. وتفيد هذه البيانات أن الأفغان والباكستانيين كانوا يمثلون العدد الأكبر بين المهاجرين غير النظاميين الذين تم توقيفهم فى أوروبا عامى ٢٠١١ و٢٠١٢، وأن السوريين صاروا هم العدد الأكبر عام ٢٠١٣[٩]، والأرجح أنهم ظلوا كذلك فى السنوات الثلاث التالية أيضًا (٢٠١٤ إلى ٢٠١٦).

وتعد هذه الفترة استثنائية من حيث أن عدد المهاجرين إلى الدول المتقدمة كان أقل مقارنة بدول غير متقدمة (نحو ثمانية ملايين إلى الدول المتقدمة، ونحو ١٤ مليونًا إلى دول غير متقدمة)، الأمر الذى يرجع إلى تدفق القسم الأكبر من الهاربين من حروب الشرق الأوسط إلى بلدان أكثر أمنًا من بلدانهم فى المنطقة نفسها.

ومع ذلك، تظل النسبة الأكبر هى من المهاجرين النظاميين فى الدول المتقدمة، إذ نجد أن ما يقرب من ٥٧٪ من إجمالى عدد المهاجرين، البالغ ٢٥٧,٧ مليون مهاجر (عام ٢٠١٧)، يعيشون فى هذه الدول بواقع ١٤٦ مليون مهاجر، منهم ٨٩ مليون مهاجر (بنسبة ٦١٪) جاءوا من دول غير متقدمة، بينما جاء ٥٦,٩ مليون مهاجر (بنسبة ٣١٪) من دول متقدمة أخرى، فى حين أن الدول غير المتقدمة تستضيف نحو ٤٣٪ من إجمالى عدد المهاجرين فى العالم عام ٢٠١٧، أى نحو ١١١,٧ مليون مهاجر ينتمى ٩٧,٤ مليون منهم إلى دول غير متقدمة، و١٤,٤ مليون إلى دول متقدمة[١٠].

ومن حيث المصدر أو "المنشأ – Origin"، نجد أن نحو ٧٢٪ من إجمالى عدد المهاجرين الدوليين، أى ما يقدر بـ ١٨٦,٤ مليون مهاجر، جاءوا من بلدان غير متقدمة، فى حين جاء ٧١,٣ مليون مهاجر، أى نحو ٢٨٪ فقط من دول متقدمة.

كما يلاحظ أن عدد المهاجرين الدوليين غير معروفى المنشأ يبلغ نحو ١٠,٦ مليون مهاجر، وهو رقم كبير، حيث يمثل نسبة ٤,١٪ من إجمالى المهاجرين، كما أنه يدخل بكامله ضمن أعداد المهاجرين غير النظاميين التى تظل غير محددة بدقة، نظرا لصعوبة حصر الهجرة غير النظامية كما سبق البيان.

وتوجد النسبة الأكبر من المهاجرين غير معروفى المنشأ (٦٥٪ منهم، أى ٦,٩ مليون مهاجر) فى الدول المتقدمة، بينما يعيش ٣,٦ مليون منهم فى دول غير متقدمة. والأرجح أن نسبة معتبرة من هؤلاء يعدون مهاجرين غير نظاميين.

أما بالنسبة لتوزيع المهاجرين حسب الأقاليم، تأتى آسيا فى صدارة القائمة بنحو ٧٩,٦ مليون مهاجر، منهم نحو ٦٣,٣ مليون من داخل آسيا نفسها، تليها أوروبا بنحو ٧٧,٩ مليون مهاجر، منهم ٤١ مليونًا من القارة نفسها، و٢٠,٥ مليون ذهبوا إليها من آسيا، و٩,٣

جدول رقم (٣)

اتجاهات الهجرة الدولية من حيث المنشأ والمقصد

المنشأ – Origin

المقصد Destination	الدول المتقدمة	الدول النامية	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية والكاريبى	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا	غير معروف	الإجمالى
الدول المتقدمة	٥٦,٩	٨٩	١٢,٤	٤٢,٦	٥١,٨	٣١,٤	٢,٥	١,٧	٣,٦	١٤٦
الدول النامية	١٤,٤	٩٧,٤	٢٣,٨	٦٣,١	٩,٤	٦,٣	١,٩	٠,٢	٦,٩	١١١,٧
أفريقيا	٢,٣	٢٢,٣	١٩,٤	١,٢	١	٠	٠,١	٠	٠,٣	٢٤,٧
آسيا	٩,٢	٧٠,٤	٤,٤	٦٣,٣	٧,١	٠,٤	٠,٥	٠,١	٣,٧	٧٩,٦
أوروبا	٤٣,٣	٣٤,٦	٩,٣	٢٠,٥	٤١	٤,٦	١	٠,٤	١,١	٧٧,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢,٩	٦,٦	٠,١	٠,٣	١,٣	٦,١	١,٤	٠	٠,٣	٩,٥
أمريكا الشمالية	٩,٤	٤٨,٢	٢,٦	١٧,٢	٧,٦	٢٦,٤	١,٢	٠,٣	٢,٤	٥٧,٧
أوقيانوسيا	٤,٢	٤,٢	٠,٥	٣,٢	٣,١	٠,٢	٠,٢	١,١	٠,١	٢,٤
الإجمالى	٧١,٣	١٨٦,٤	٣٦,٣	١٠٥,٧	٦١,٢	٣٧,٧	٤,٤	١,٩	١٠,٦	٢٥٧,٧

International Migration Report 2017، United Nations: Department of Economic and Social Affairs 2018.

مليون من أفريقيا، ثم تأتى أمريكا الشمالية فى المرتبة الثالثة من حيث الأقاليم المستقبلة للهجرة بواقع ٥٧,٧ مليون مهاجر، بينهم ٢٦,٤ مليون من أمريكا اللاتينية والكاريبى، و١٧,٢ مليون من آسيا، و٧,٦ مليون من أوروبا. أما أفريقيا، فتأتى فى المرتبة الرابعة بواقع ٢٤,٧ مليون مهاجر، منهم ١٩,٤ من القارة نفسها، و١,٢ مليون من آسيا، ومليون من أوروبا.

والملاحظ من هذه الإحصاءات أن النسبة الأكبر من المهاجرين فى أى إقليم -باستثناء أمريكا الشمالية – تأتى من داخل الإقليم نفسه، بما يعنى أن الهجرة البينية داخل القارة الواحدة أعلى منها إلى خارجها.

الخاتمة

سعينا فى هذا الجزء من الدراسة إلى وضع أساس لتأصيل ظاهرة الهجرة غير النظامية، بهدف طرح إطار عام تمهيدى لبقية فصول الكتاب، لأن مفهوم هذه الهجرة لم يحظ بدراسة نظرية كافية من قبل. واعتمدنا فى ذلك على محاولة فهم السياق التاريخى لهذا النوع من الهجرة، وكيفية ظهورها مقترنة بتنظيم عملية الهجرة من بلد إلى آخر، ووضع ضوابط لها تحولت إلى قيود فى كثير من الأحيان منذ تسعينيات القرن العشرين، وازدادت فى العقد التالى عقب هجمات سبتمبر ٢٠٠١. كما ناقشنا الصعوبات التى تكتنف قياس الهجرة غير النظامية، وإمكانات الاجتهاد فى تقديرها، ما دام القياس الدقيق متعذرًا لأسباب تتعلق بطبيعة هذه الهجرة فى حد ذاتها.

وربما لا نجد دليلًا على أهمية البحث فى قضية الهجرة غير النظامية، والهجرة عمومًا، أقوى مما طرحه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش فى مقالة نشرتها صحف ومطبوعات عدة فى منتصف يناير ٢٠١٨، أى فى الوقت الذى بدأ فيه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى إجراء البحث المنشورة أوراقه فى هذا الكتاب.

نبه جوتيريش إلى ضرورة الاهتداء بثلاثة اعتبارات أساسية فى المفاوضات التى ترعاها الأمم المتحدة حول اتفاق عالمى جديد بشأن الهجرة. أولها، الاعتراف بمنافع الهجرة التى كثيرًا ما تُغفل تحت وطأة ازدياد المشكلات المترتبة عليها فى السنوات الأخيرة. والثانى، تطوير سبل التعامل مع المهاجرين للاستفادة من هذه المنافع، ودرء الأضرار بأساليب تتيح تجنب وضع عقبات كبيرة أمام الهجرة، حتى لا يؤدى ذلك إلى زيادة الهجرة غير النظامية دون قصد. أما الاعتبار الثالث، فهو الحاجة إلى مزيد من التعاون الدورى لحماية الفئات الضعيفة من المهاجرين، وخاصة اللاجئين، والمحافظة على أرواحهم وحقوقهم الإنسانية.

ولا يخفى أن جوتيريش أراد التلميح إلى ضرورة أن تراجع سلطات الدول المتقدمة سياساتها

تجاه الهجرة لتكون أكثر توازنًا فى مرحلة، يزداد فيها الشعور فى هذه الدول بأن المهاجرين يمثلون خطرًا عليها، إذ يحدث تحول جوهرى فى السياسة الأمريكية منذ تنصيب إدارة الرئيس دونالد ترامب فى هذا الاتجاه، على نحو يرى بعض منتقديه أنه يؤدى إلى أفول "الحلم الأمريكى" الذى ظل سمة مميزة للولايات المتحدة منذ تأسيسها، كما تصاعدت الاتجاهات القومية المتشددة والشعبوية المعادية للهجرة فى أوروبا، على نحو ينذر بسياسة قد تكون أكثر انغلاقًا مما تضمنته الورقة الخضراء التى صدرت عن المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٥، واعتُبرت غير متوازنة ومفرطة فى التركيز على الاعتبارات الأمنية [١١].

كما أولى جوتيريش اهتمامًا خاصًا لمواجهة شبكات استعباد المهاجرين، سواء على صعيد الاتجار بهم، أو استغلالهم فى أعمال غير أخلاقية، أو تسخيرهم. ورغم أنه لم يذكر مصدره، بدا مقلقًا للغاية رقم الملايين الستة المهاجرين الذين ذُكر أنهم مرتهنون للسخرة، دون أن يوضح أشكال هذه السخرة وأنواعها، حيث عاد فى نهاية مقاله للإشارة إلى ضرورة (مساعدة المقيمين فى مخيمات العبور، ومن يتعرضون لخطر الاسترقاق، ومن يواجهون حالات عنف حادة، سواء فى شمال أفريقيا أو أمريكا الوسطى) دون أن يوضح ما إذا كانت هناك علاقة بين هؤلاء، وأولئك ممن قال إنهم مرتهنون للسخرة.

وأيًا كان الأمر، تبدو رسالة جوتيريش واضحة بشأن ضرورة مواجهة أشكال الجريمة المنظمة التى يتعرض لها عدد متزايد من المهاجرين غير النظاميين فى العالم، وتحول دون التمييز بين المُهجرين رغم إرادتهم لاستغلالهم، والمهاجرين الذين تستغلهم شبكات هذه الجريمة التى تحترف تهريبهم، وتبتكر طول الوقت أساليب جديدة فى عملها الإجرامى، الذى يبلغ ذروته فى مجال تجارة الأعضاء البشرية[١٢].

غير أن مكافحة استعباد بعض المهاجرين غير النظاميين لا تتأتى بدون رؤية متكاملة لمواجهة الهجرة غير النظامية، والعمل من أجل تقليل معدلاتها تدريجيًا، الأمر الذى يتطلب تطوير أساليب منهجية لتقدير أعداد المهاجرين غير النظاميين، والسعى إلى تقليص الفجوة بين الأعداد المقدرة فى حدود الأدوات المتاحة حتى الآن والأعداد الفعلية.

المراجع

١- د. وحيد عبد المجيد، **الليبرالية .. نشأتها وتحولاتها وأزمتها فى مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤، ص ص٢٩-٤٣.

٢- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، **التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشرى والتنمية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٩، ص ص٢٧-٣٠.

3- Bikcy Cittle، The Birth of Illegal Immigration، http://www.history.com/news، September 7، 2017.

٤- حول مشكلة هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة فى بداية القرن العشرين، انظر:

Robert A. Slayton، America' Illegal Immigrants، http://Jewish currents.org، November 21، 2015، (cited at January 2، 2018).

٥- راجع فى هذا المجال: الهجرة اليهودية منذ بداية الاستعمار الاستيطانى اليهودى فى أواخر الحكم العثمانى، مركز الدراسات الوطنى الفلسطينى، فى:

http://inbo.wafa.ps/atemplate.aspx?id.2213

6- Christian Marchaure and Michael Blombeld، Irregular Immigration in Europe، Washington: Migration Policy Institute، 2011، pp. 6-7.

٧- يجد المهتمون بتقديرات أعداد المهاجرين فى العالم أرقامًا مختلفة فى مصادر غير موثوقة على شبكة "الإنترنت". ومثالًا لذلك الرقم الوارد فى أحد المواقع الإلكترونية (صحيفة سبق) حول عدد المهاجرين عام ٢٠١٧، والذى يرفعه إلى ٢٨٥ مليوناً.

http://sabq.org/4kw6z&

٨- د. محمد الخشانى، **الهجرة الدولية – الواقع والآفاق**، أبو ظبى: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١.

٩- د. خالد مسعود، **واقع الهجرة غير الشرعية فى حوض المتوسط. تداعياتها وآليات مكافحتها**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد ٥، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص١٣٢-١٣٣.

10- United Nations، International Migration Report 2017، pp. 17-18.

١١- نص الورقة الخضراء الصادرة عن المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٥ فى:

European Commission، Green Paper on an Eu Approach to Managing Economic Migration، Brussels، November 2005.

١٢- حول استغلال عصابات الجريمة المنظمة للهجرة غير النظامية، انظر: صاحش عبد الملك ورداف أحمد، **مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين**، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية فى جامعة مولود معمرى، تيزى أوزو، ٢٠١٤، ص ص١٥١-١٥٤.